

Distr.
GENERAL

E/CN.3/2000/3
15 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والثلاثون

٢٩ شباط/فبراير - ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الإحصاءات الاقتصادية: الحسابات القومية

تقييم تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في
الدول الأعضاء حسب مؤشرات التطور

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الثلاثين^(١). ويقدم الفرع أولاً معلومات أساسية عن تعريف وقياس مؤشرات التطور في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويرد في الفرع ثانياً جدول إقليمي يوجز تقييم هذه المؤشرات في الدول الأعضاء ويشمل الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨. وبناء على طلب من اللجنة، لا يجري تحديد أي بلدان بصفة فردية. ويرد أيضاً في الفرع ثانياً تحليل عام لنتائج التقييم، فضلاً عن التغييرات التي طرأت في هذا الصدد على مدى الأعوام الثلاثة الماضية. ويشير الفرع ثالثاً السؤال التالي "ما معنى تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؟". ويسلط الضوء على ما يمكن أن يترتب على ذلك من دلالات فيما يتعلق بتعديل تعريف مؤشرات التطور وطريقة قياسها. ويضم المرفق صحيفة معلومات أساسية بشأن مؤشرات التطور.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٤ (E/1999/24)،

الفقرة ١٨ (هـ) و (و).

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	٤- ١ معلومات رئيسية عن مؤشرات التطور - أولا
٤	١٦- ٥ تحليل تقييم الدول الأعضاء للفترة ١٩٩٨-١٩٩٣ - ثانيا
٥	٩- ٦ المركز الراهن - ألف
٦	١٦-١٠ التغييرات التي طرأت خلال السنوات الثلاث الماضية - باء
٧	١٧-٢٣ ماذا يعني تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ - ثالثا
٩	٢٤ نقطتان للمناقشة - رابعا
١٠ صحيفة معلومات أساسية بشأن مؤشرات التطور - المرفق

أولا - معلومات رئيسية عن مؤشرات التطور

١ - تقدم صحيفة الوقائع الواردة في المرفق موجزا تنفيذيا للمعلومات الأساسية المتعلقة بمؤشرات التطور. وقد تكرر إجراء هذا التقييم الآن على مدى ثلاث سنوات متعاقبة، ومع الشروع في الاستبيان الجديد بشأن البيانات، الذي يستند إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، تصبح الفرصة سانحة لإجراء تقييم أولي لما تم حتى الآن من تقييمات تستند إلى مؤشرات التطور. ولذلك فمن المهم التذكير بالسبب في وضع هذه الأداة.

٢ - ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أشمل نطاقا من سابقه. فهو يصف التفاصيل الكاملة لإعداد حسابات القطاع المؤسسي وصولا إلى الميزانيات العمومية. ومن ثم، فإن مؤشرات التطور، حسب تصورها الأصلي، تولي تركيزا شديدا لتجميع حسابات القطاع المؤسسي. وتشير هذه المؤشرات ضمنا باتباع سبيل تدريجي في تطوير حسابات القطاع المؤسسي، أي أن تتبع البلدان نظاما للحسابات القومية متزايد التعقيد. بيد أنه جرى دائما التشديد على أن اختيار الهدف المحدد والعملية المحددة للتنفيذ هو مسؤولية البلد المعني.

٣ - وفي الوقت نفسه كانت اللجنة الاحصائية بحاجة إلى أداة لاستعراض التقدم المحرز بمرور الوقت فيما يتعلق بالتنفيذ. وترمي أداة التقييم هذه إلى تعزيز فعالية نظام الدعم الذي يوفره المجتمع الدولي، إذ يمكن أن يجري تركيز المساعدة على أشد المناطق حاجة إليها.

٤ - ومن المهم أن يميّز التقييم المستند إلى مؤشرات التطور بين تعريف هذه الأداة وقياسها واستعمالها. فاقصر التركيز في هذه المؤشرات على تغطية الحسابات وعدم اشتمالها على بُعد خاص بالنوعية مسألة تتعلق بالتعريف. أما شكوى عدد من البلدان من بخس حقها في التقييم رغم أنها قد أصدرت مجموعات محددة من الحسابات القومية فهي مشكلة تتعلق بعملية القياس المعينة التي وقع عليها الاختيار. وأما عدم وضع استراتيجية شاملة حتى الآن بشأن كيفية تحسين حالة مجموعة البلدان التي لم تَبْلَغ بأي بيانات اقتصادية فيشير تساؤلات بشأن استعمال مؤشرات التطور. وبعد أن تُعرض في الفرع الثاني نتائج التقييم الذي أجري هذا العام، سيتم تناول هذه المسائل مرة أخرى في الفرع ثالثا.

ثانيا - تحليل تقييم الدول الأعضاء للفترة ١٩٩٣-١٩٩٨

جدول

جدول موجز للتقييم المستند إلى مؤشرات التطور، ١٩٩٣-١٩٩٨

الرقم القياسي لعام ١٩٩٧	الرقم القياسي لعام ٢٠٠٠	بلدان تدهورت مقارنة بالفترة ١٩٩٥-١٩٩٠	بلدان تحسنت مقارنة بالفترة ١٩٩٥-١٩٩٠	المجموع	مستويات المراحل الأساسية							
					٦	٥	٤	٣	٢	١	صفر	
		٢٥	٢٦	١٨٥	٢	٩	١٠	٦	٥٦	٤٣	٥٩	عدد البلدان العالم
١,٠٣	٠,٩٤	١٢	٣	٥٣	صفر	صفر	صفر	صفر	١١	١١	٣١	أفريقيا
٦,٠٠	٦,٠٠	صفر	صفر	٢	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	أمريكا الشمالية
٢,٢٣	٢,٣٢	٨	٤	٣٢	صفر	١	١	٢	١٣	٩	٧	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١,٦٣	١,٧٠	٢	٢	١٥	صفر	صفر	صفر	صفر	٨	٥	٢	غرب آسيا
١,٨٣	١,٨٦	صفر	٣	٢٢	صفر	٢	صفر	١	٦	٩	٥	شرق وجنوب شرق آسيا
٤,٣٧	٤,١٧	٢	١	٢٢	صفر	٥	٨	٣	١	١	٤	غرب أوروبا
١,٠٦	١,٩٦	صفر	٨	١٢	صفر	صفر	١	صفر	٧	٣	١	شرق أوروبا
١,٠٧	١,٢٧	صفر	٥	١٥	صفر	صفر	صفر	صفر	٨	٤	٣	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق
٣,٩٢	٣,٦١	١	صفر	١٠	صفر	١	صفر	صفر	٢	١	٦	أوقيانوسيا
					٪١,١	٪٤,٩	٪٥,٤	٪٣,٢	٪٣٠,٣	٪٢٣,٢	٪٣١,٩	النسبة المئوية (عدد البلدان) عام ٢٠٠٠
					٪١,١	٪٤,٩	٪٤,٣	٪٤,٣	٪٣٠,٤	٪٢٤,٥	٪٣٠,٤	النسبة المئوية (عدد البلدان) عام ١٩٩٧

ملاحظة: استخدمت في الرقم القياسي لمؤشرات التطور الإقليمية أرقام السكان القطرية لعام ١٩٩٤ لأغراض الترجيح. ولا يشمل هذا التحليل بعد على البيانات المتعلقة بأعضاء الأمم المتحدة الثلاثة الجدد، تونغا وناورو وكيريباس.

٥ - يقدم الجدول موجزا إقليميا للتقييم المستند إلى مؤشرات التطور. وتبين الأعمدة السبعة الأولى عدد البلدان التي بلغت مستوى معيناً من مستويات مؤشر التطور في كل منطقة/ منطقة دون إقليمية. وبعد عمود المجموع، ترد مقارنة مع نتائج التقييم الأول الذي أجري في عام ١٩٩٧ استناداً إلى مؤشرات التطور ضمن الإطار الزمني للفترة ١٩٩٥-١٩٩٠، يبيّن فيها عدد البلدان التي تحسنت أو تدهورت حالتها في كل منطقة خلال السنوات الثلاث الماضية. كما يقدم الجدول رقماً قياسياً لمؤشرات التطور في كل منطقة، يحسب المتوسط المرجح للتقييمات المستندة إلى مؤشرات التطور في البلدان الواقعة في تلك المنطقة بالذات، مع استخدام أرقام السكان لعام ١٩٩٤ للترجيح. ويرد الرقم القياسي لتقييم عام ١٩٩٧ كنقطة مرجعية.

ألف - المركز الراهن

٦ - يصف الجدول الحالة كما سيحدها مستخدم البيانات الدولية في الوقت الراهن: فئمة ٥٩ بلدا (٣١,٩ في المائة من البلدان في العالم) لا تتوافر عنها معلومات اقتصادية. ويوجد أغلب هذه البلدان في أفريقيا، حيث لم تبلغ الحكومات رسمياً في ٣١ بلداً (من أصل ٥٣ بلداً) حتى عن القيم الإجمالية للاقتصاد الكلي. وأجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيار/مايو ١٩٩٩ استقصاءً خاصاً عن التنفيذ^(١)، طلبت فيه من البلدان أن تقيم نفسها استناداً إلى مؤشرات التطور. ووفقاً لأقوال اللجنة، فإن ١٠ من بين ٤١ مستجيباً أفريقياً أقرّوا بأنه لا توجد لديهم في الوقت الحاضر أي بيانات اقتصادية في الشكل المطلوب دولياً.

٧ - ومن أصل ٢٨ بلداً غير أفريقي تم تقييمها عند مؤشر التطور صفر، يوجد ١٦ بلداً صغيراً لا يبلغ عدد سكانها المليون نسمة - منها ثمانية بلدان يقل عدد السكان فيها حتى عن ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، مما يشير إلى إمكانية وجود مشكلة تتعلق بالحجم في جمع الحسابات القومية. ومن جهة أخرى، فإن ما لا يقل عن خمسة من البلدان غير الأفريقية الأكبر حجماً التي لا تتوفر لديها بيانات قد شهدت حرباً أو اضطرابات مدنية في التسعينات.

٨ - ويقع ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من جميع البلدان إما في الفئة ١ أو ٢ لمؤشرات التطور، مما يعني أن المعلومات الأساسية لإجمالي الناتج المحلي والقيم الإجمالية للاقتصاد الكلي متاحة للفترة قيد النظر. ولم يبلغ في الوقت الراهن عن وجود درجات مختلفة من حسابات القطاع المؤسسي (المستويات ٣-٦ لمؤشرات التطور سوى ٢٧ بلداً فقط (أي ١٤,٦ في المائة). وليس من بين تلك البلدان البالغ عددها ٢٧ بلداً سوى خمسة بلدان فقط من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي أفريقيا، وغرب آسيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق لم يحصل بلد واحد على تقييم أعلى من المستوى ٢، مما يعني أنه لا يمكن استخدام استراتيجية للنقل الأفقي للمعارف الإقليمية.

٩ - وفي السنوات الأخيرة، أشار خبراء اللجان الإقليمية في تحليلاتهم إلى أن عدداً من البلدان قد أجرى دراسات نموذجية واسعة النطاق نوعاً ما (كثيراً ما تتعلق بسنة مرجعية) بشأن تنفيذ حسابات القطاع المؤسسي. وينسحب ذلك بصفة خاصة على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية

واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق والبلدان الكبيرة في أمريكا اللاتينية وبعض البلدان في آسيا. ونظرا إلى أن نتائج عمليات التجميع تلك لم تدرج في البيانات القطرية الرسمية الصادرة ، فإن هذا التقييم لا يبيّن التقدم المحرز في ذلك الصدد. ولكن ربما تكون الدعائم بذلك قد أرسيت لإجراء التحسينات في المستقبل.

باء - التغييرات التي طرأت خلال السنوات الثلاث الماضية

١٠ - يتبين من مقارنة فترتي التقييم ١٩٩٥-١٩٩٠ و ١٩٩٢-١٩٩٨، أنه قد طرأت تغييرات في تقييم ٥١ بلدا، أي أكثر من ربع البلدان كافة، استنادا إلى مؤشرات التطور لديها. ورغم تساوي حالات التحسن (٢٦ بلدا) وحالات التدهور (٢٥ بلدا) على الصعيد العالمي، فإن إمعان النظر في هذه المناطق يبين وجود اختلافات واضحة فيما بينها.

١١ - ففي أفريقيا، لم تحسن سوى ثلاثة بلدان فقط من تقييمها عن طريق الإبلاغ عن بيانات رسمية إضافية، في حين تدهور تقييم ١٢ بلدا. وتعزى حالات التدهور السابقة الذكر في أغلب الحالات إلى توقف البلدان تماما عن الإبلاغ عن بياناتها، الأمر الذي يعود بها إلى مستوى التقييم صفر. ولم يستمر في تقديم بيانات إلا بلدان قليلة، بيد أن هذه البلدان قد خفضت من حجم البيانات التي تقدمها، مما يعني أنها انتقلت من المؤشر ٢ إلى المؤشر ١.

١٢ - وفي ثلاث مناطق، هي شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا؛ وأوروبا الشرقية؛ والاتحاد السوفياتي السابق كانت جميع التغييرات التي طرأت هي تغييرات نحو الأفضل بالفعل. وذلك التقدم جدير بالملاحظة على وجه الخصوص في أوروبا الشرقية حيث حسّنت ثمانية بلدان من أصل ١٢ بلدا تقييمها خلال السنوات الثلاث الماضية. ولذلك الاستنتاج قوته، إذ أن التقييم الحالي، في رأي خبراء اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يقلل شيئا ما من قيمة التقدم المحرز في هذه البلدان.

١٣ - ومن المؤكد أن عملية الهيكلية الاقتصادية الشاملة في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وما قابلها من طلب على المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، قد شكلت عنصرا هاما في تحسين حالة الحسابات القومية في هذه البلدان، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى تدفق موارد التعاون التقني بصورة كبيرة نسبيا وتوافر مشورة الخبراء من البلدان "القريبة" في أوروبا الغربية. أما إعطاء تفسير عام لسبب التقدم المحرز في بعض بلدان أمريكا اللاتينية أو آسيا وأفريقيا فهو أمر أصعب. وكثيرا ما يعزى التقدم المحرز هنا إلى عناصر فردية، كإضمام البلد إلى تجمع اقتصادي أو تجاري معين، الأمر الذي يستلزم تحسين قواعد المحاسبة القومية. وقد يكون من المفيد، رغم ذلك، تحليل العناصر التي أسهمت في نجاح هذه البلدان بمزيد من التفصيل وتحديد العناصر التي يمكن أن تطبق أيضا في أماكن أخرى.

١٤ - ويمكن أن تتراوح أسباب تقهقر التقييم بين مجرد التقاعس عن إبلاغ البيانات إلى الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة وبين انهيار الإدارة العامة بسبب اندلاع الحرب أو الاضطرابات المدنية. وعلى أي حال، فإن مجموعة البلدان التي تشهد تدهورا في التقييم يمكن أن تشكل مجموعة خاصة تستهدفها المنظمات الدولية بالاهتمام، إذ ينبغي أن تكون 'العودة إلى' مؤشر أرفع مستوى أيسر من الوجهة النظرية، نظرا إلى توافر الهياكل الأساسية للبيانات والخبرات من قبل.

١٥ - ولم يجرِ بعد أي تحليل شامل للمجموعة الكبيرة من البلدان التي لم تشهد أي تقدم خلال السنوات الثلاث الماضية. ومن العوامل التي ساهمت في ذلك بالتأكيد الصعوبات المتصلة بالميزانية، التي قلصت من حجم الموارد المتاحة للأنشطة الإحصائية في العديد من البلدان. وربما تكون زيادة الطلب على الإحصاءات غير الاقتصادية قد فرضت أيضا ضغوطا إضافية على القدرات الإحصائية المحدودة للبلدان. وتشير بعض الدلائل إلى أن المحاسبين الوطنيين يجدون صعوبة متزايدة في إقناع المستعملين بالحاجة إلى موارد إضافية من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

١٦ - وتشير خبرة الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة فيما يتعلق بهذا المشروع إلى أن قلة عدد الموظفين الملمين بهيكل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ومفاهيمه وتصنيفاته ما زالت من المشاكل التي تحول دون التحسين المستدام لحالة الحسابات القومية في العديد من البلدان النامية. فكثيرا ما لا يزيد عدد من تدرّبوا في المكاتب الإحصائية الوطنية عن موظف أو اثنين. وقد رأى المشاركون في حلقة عمل نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ^(٣)، البالغ عددهم ٢٦ مشاركا، لدى سؤالهم أن تنظيم المنتديات والحلقات الدراسية وحلقات العمل الخاصة بغرض تعميق التدريب له الأولوية الأولى فيما يتعلق بأنشطة الدعم التي تقدمها الوكالات الدولية. وكان الأمر كذلك في أثناء حلقة عمل نظمتها مؤخرا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا^(٣) إذ تمثلت الأولويتان الأولى والثانية في عقد أكثر ما يمكن من حلقات العمل والحلقات الدراسية واجتماعات أفرقة الخبراء على الصعيد الإقليمي وفي تنظيم حلقات عمل وطنية من أجل تعزيز قدرات المحاسبين الوطنيين. واعتبرت الوثائق الخطية مثل الكتيبات ومواد التدريب الأساسية مفيدة وهامة في التدريب داخل البلدان. وبناء على ذلك، أولت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة وغيرها من أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية مزيدا من العناية لإنتاج تلك المواد وتوزيعها. (للاطلاع على قائمة كاملة بمواد الدعم، إضافة إلى أمثلة عن جهود التعاون التقني المستهدفة، لا سيما فيما يخص مجموعات البلدان الأفريقية، انظر E/CN.3/2000/2).

ثالثا - ماذا يعني تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؟

١٧ - ناقش الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالحسابات القومية في الاجتماع الذي عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الخبرة المكتسبة حتى الآن في مجال تطبيق مؤشرات التطور، وتطورت تلك المناقشة إلى مناقشة أعم للمعنى الفعلي لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. واتفق أعضاء الفريق على أن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في أي بلد ينبغي أن يقيم في ثلاثة أبعاد على الأقل:

(أ) نطاق الحسابات، (ب) المفاهيم والتصنيفات المستخدمة، (ج) نوعية البيانات الأساسية. والمقصود بنطاق الحسابات هو التغطية من حيث الجداول والحسابات المقترحة لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وفيما يتعلق بالمفاهيم والتصنيفات، فإنه من الممكن وضع قائمة محدودة من التغييرات المفاهيمية القائمة بين نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والنظام السابق له (معالجة البرامج الحاسوبية، والتنقيب عن المعادن، الخ) وذلك للتحقق مما إذا كان هذا البلد أو ذلك قد تكيف مع النظام الجديد. وفيما يتعلق بنوعية البيانات فإن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ لا يتضمن أي إشارة إلى معايير صريحة. ومع ذلك فإن تقييم نوعية البيانات الأساسية ينبغي أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من التقييم الشامل من أجل معرفة ما إذا كان هذا البلد أو ذلك قد نفذ المعايير الجديدة بنجاح.

١٨ - ولا تشمل مؤشرات التطور في شكلها الحالي سوى بعد واحد - هو نطاق الحسابات - موازنة بذلك بين تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتجميع حسابات القطاعات المؤسسية. وفي الواقع، فإن مؤشرات التطور لا تستند بالضرورة إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويعترف عدد كبير من البلدان بأنها لا تزال تقوم بتجميع حساباتها على أساس نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ حتى وإن كانت لديها حسابات متطورة بصورة كبيرة. وسيكون من المهم الإشارة في الجدول إلى عدد البلدان التي بذلت جهوداً واضحة لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويمكن أيضاً أن يكون تركيز المؤشرات الضيق على حسابات القطاعات المؤسسية مضللاً فيفهم من ذلك أن تجميع حسابات إضافية أهم من الدقة المفاهيمية ونوعية البيانات.

١٩ - ويمكن الاطلاع على أحد أمثلة استخدام مؤشرات التطور بوصفها أداة للتخطيط في تقرير الاستقصاء الخاص بأفريقيا والمذكور في الفقرة ٦ أعلاه الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وجاء في ردود ٢٨ بلداً من بين ٤١ بلداً سؤلت عن خطط مؤشراتها لعام ٢٠٠٤ أنها تنوي أن يبلغ التنفيذ فيها المستوى ٤ فما فوق، مما يمثل ارتفاعاً قدره ثلاثة مستويات في المتوسط عن مستوى تقييمها الحالي استناداً إلى مؤشرات التطور.

٢٠ - ولوحظ أيضاً في مناقشة الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالحسابات القومية أنه يفهم خطأً من الخاصية العددية لمؤشرات التطور أنه ينبغي اتخاذ مجموعة معينة من الخطوات على مسار تنفيذ نظام الحسابات القومية؛ وفضلاً عن ذلك أدت هذه الأعداد إلى مقارنات ثنائية تنافسية بين البلدان وهذا لم يكن بالتأكيد في نية مصممي هذه المؤشرات. ومن الجدير بالملاحظة أن التعريف الأصلي لمؤشرات التطور يشتمل على أبعاد إضافية، مثل تقييم نظم البيانات الخاصة (الحسابات ربع السنوية، وجداول العرض والاستخدام الخ)، لم تؤخذ في الاعتبار عند القياس الفعلي للتقييمات القطرية المستندة إلى مؤشرات التطور.

٢١ - واكتسبت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خبرة في استخدام طريقة تقييم أكثر شمولاً تستند إلى عدد من المؤشرات، منها مؤشرات يمكن بها إجراء تقييم لنوعية البيانات.

ويتبين من التحليل الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن هناك بعض البلدان التي لم تشرع رسميا في برنامج لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ قد تكون مع ذلك حسنت حساباتها الاقومية عن طريق استكمال سنة الأساس فيها أو عن طريق توسيع نطاق تجميعها. وأكد فريق الخبراء التابع للجنة في اجتماع عقده مؤخرا على أهمية عملية التجميع في حد ذاتها^(٤)، إذ دعا المشتركون إلى توخي الصرامة في تقييم البلدان واشتراطوا لأجل التنفيذ الكامل لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أن يكون كل بلد قد جمع بيانات لفترة تزيد على سنة واحدة وإن يكون قد نشرها رسميا.

٢٢ - وأثارت مختلف اللجان الإقليمية نقطة محددة تتعلق باستخدام تحليل المؤشرات الحالية. ولوحظ أن من العوامل المحبطة جدا أنه على الرغم من الثغرات التي حددتها بوضوح عملية التقييم حسب المؤشرات فيما يتعلق بالمعلومات القائمة لم توفر في السنوات الأخيرة موارد إضافية لمعالجة المشكلة.

٢٣ - وبالنظر إلى جميع المسائل التي أثارت أعلاه قرر الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالحسابات القومية أنه سيولي أهمية بارزة خلال اجتماعه المقبل في ربيع عام ٢٠٠٠ إلى مسألة "ماذا يعني تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣"، وكيف يمكن أن ينعكس ذلك في نظام لمؤشرات التطور يمكن توسيعه أو تحسينه. وسيقوم أيضا الفريق العامل بتحليل الردود الواردة على الاستبيان الأول، على أساس نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وستنشر نتائج ذلك التحليل والمناقشة في النشرة المقبلة لنظام الحسابات القومية - أخبار وملاحظات.

رابعا - نقطتان للمناقشة

٢٤ - قد ترغب اللجنة فيما يلي:

(أ) الإعراب عن آرائها بشأن التقييم المستند إلى مؤشرات التطور واستخدامه؛

(ب) اقتراح تحسينات على طريقة التقييم المطبقة حاليا.

المرفق

صحيفة معلومات أساسية بشأن مؤشرات التطور

التعريف

نظام مستويات تتدرج من صفر إلى ٦، تقابل فيه المستويات العليا لمؤشرات التطور نظاما للمحاسبة القومية متزايدة التعقيد، فعلى سبيل المثال، يقابل المستوى ٦ للمؤشرات نظاما محاسبيا قوميا يشمل مجموعة كاملة من حسابات القطاع المؤسسي تنتهي بالميزانيات العمومية.

جهة الاستحداث

الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦.

الولاية

صادرة عن اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والعشرين المعقودة في عام ١٩٩٥، وهي تتمثل في: تحديد "المعايير التي يمكن قياس التقدم على ضوءها"^(أ).

الغرض

١ - إتاحة التوجيه للبلدان التي تنظر في توسيع نطاق تغطيتها المحاسبية القومية وفقا لتوصيات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٢ - إيجاد أداة رصد لقياس مستوى تطوير الحسابات القومية في فترات زمنية مختلفة من أجل تحديد البلدان (مجموعات البلدان) التي تحتاج إلى اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي.

طريقة القياس

يستند التقييم إلى البيانات الرسمية التي تقوم البلدان بإبلاغها إلى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة في استبياناتها السنوي بشأن الحسابات القومية. وقد تم تحديد معايير لكل مستوى من هذه المؤشرات على حدة، بحيث يدل وجود مجموعة محددة من الجداول في قاعدة بيانات الأمم المتحدة (على الأقل لمدة سنة خلال الإطار الزمني المحدد سلفا) على مستوى محدد من تطوير الحسابات القومية^(ب). وتتميز طريقة التقييم الآلية هذه بالسرعة وانخفاض التكلفة والموضوعية وسهولة تكرارها على فترات منتظمة.

الطرق البديلة التي تم النظر فيها

١ - التقييم الذاتي من قبل البلدان بواسطة استبيان التقييم.

٢ - التقييم الخارجي بواسطة الخبراء الدوليين (في اللجان الإقليمية على سبيل المثال).

الإطار الزمني للتحقيق

تحقيق سنوي ضمن إطار زمني مدته خمس سنوات (من ح - ٧ إلى ح - ٢، حيث ح = السنة الحالية).

أوجه القصور في طريقة التحقيق

- ١ - مشكلة نقص التقارير المقدمة من البلدان إلى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة.
- ٢ - عدم مراعاة نوعية البيانات.
- ٣ - عدم التمييز بين المعيار والتجميع السنوي.

حواشي المرفق

(أ) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٨ (E/1995/28)، الفقرة ١٢.

(ب) للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالمعايير الستة، انظر وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "تحقيق المعالم في الدول الأعضاء"، المقدمة للجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والعشرين في إطار البند ٩ من جدول الأعمال، "الحسابات القومية".

الحواشي

(١) انظر "تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣) في أفريقيا"، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛ (E/ECA/TISD/CODI.1/17).

(٢) انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تقرير حلقة العمل الأولى بشأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، بانكوك، ١٢-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

(٣) انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير حلقة العمل بشأن تجميع الحسابات الاقتصادية المتكاملة لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، بيروت، ٢٦-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

(٤) انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقرير حلقة العمل بشأن المحاسبة الإقليمية، أكواسكالينتس، المكسيك، ٨-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩؛ وانظر أيضا "تطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٩.

— — — — —